

المملكة الأردنية الهاشمية

محكمة التمييز الأردنية

وزارة العدل

القرار

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية : ٢٠٠٥/٣٦٠٨

الصادر من محكمة التمييز المأونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسـم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي القاضي السيد إسماعيل العمري
وعضوية القضاة السادة

نائب الإبراهيم ، عبد الرحمن البنا ، رakan حوش ، أحمد المومني

المميزة :- جاهعة العطفة والتكنولوجيا الأردنية
وكيلها المحامي د. فـياض القاضي

المييز ضده :- أحمد الصـغير عقيل الروابـده
وكيلـه المحامـي سـاطع الطـعـاني

بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر
عن محكمة استئناف حقوق اربد في القضية رقم ٢٠٠٥/٧٥ فصل ٢٠٠٥/٤/٢٤
القاضي بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق اربد رقم ٢٠٠٤/٧١٢
تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٨ والحكم بإلزام المدعي عليها جامعة العلوم والتكنولوجيا بأن تدفع
للمدعي مبلغ (١٠١٢,٨٣٣) دينار وتضمنها الرسوم والمصاريف ونسبة المبلغ المحكوم
به والفائدة القانونية بواقع ٩% تبدأ من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ودون الحكم
لاي من الطرفين بأية أتعاب حيث أن كل منهما خس جزء من دعواه .

وتلخص أسس أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطاء محكمة استئناف حقوق اربد ومن قبلها محكمة بداية حقوق اربد بإستخلاص
وقائع هذه الدعوى من البيانات المقدمة حيث أن المدعي كما هو واضح من البيانات المقدمة
قد عين بالاجرة اليومية اعتباراً من ١٩٨٧/٨/١ بمقدار ثلاثة دنانير ونصف يومياً ، وحول
إلى الراتب المقطوع بتاريخ ١٩٩٤/٨/١ ثم استقال من العمل لدى الجهة المستأنفة بتاريخ

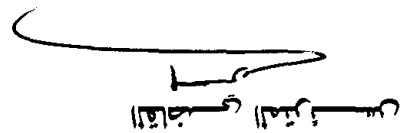
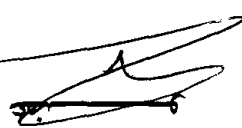
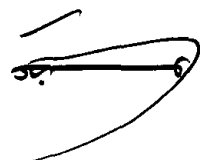
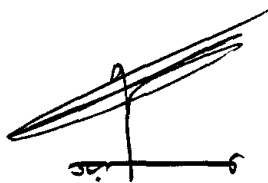
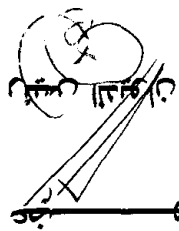
١٩٩٧/٧/١ ثم عين بعقد اعتباراً من ٩٧/٧/١ إلى أن أنهيت خدماته بسبب بلوغه سن الستين من العمر إعتباراً من ١٩٩٩/٧/١ وحيث أن هذه الوقائع ثابتة في البيانات الخطيرة المقدمة في الدعوى فإن استخلاص محكمتي الموضوع للوقائع السابقة خلافاً للبيئة يكون إستخلاصاً غير سائغ وغير مقبول وترتب عليه نتائج مخالفة للقانون .

٢. أخطأت محكمة استئناف حقوق اربد ومن قبلها محكمة بداية حقوق اربد بتطبيق نظام المكافأة والتعويض المعمول فيه لدى الجهة المستأنفة على المستأنف ضده خلال مدة عمله بالمياومة لدى الجامعة حيث أن فترة صل المستأنف ضده بالمياومة من (١٩٨٧/٨/١ - ١٩٩٤/٧/٣١) لا يستحق عليها مكافأة نهاية خدمه سنأاً المادة (٢) من نظام المكافأة والتعويض رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤ المعدل بدلالة المادة (٤) من نظام الموظفين في جامعة العلوم والتكنولوجيا التي بعد أن عرفت الموظف في الفقرة (أ) نصت في الفقرة (ب) على ما يلي :- " يجوز تعيين أشخاص للقيام بأعمال لقاء أجور يرميه أو بالساعة فسي نطاق المبالغ الإجمالية المخصصة لهذا الغرض في ميزانية الجامعة ، وتطبق عليهم أحكام (قانون العمل) المعمول به " وقد حصل المستأنف ضده خلال تلك الفترة على اشتراك في الضمان الاجتماعي .

٣. أخطأت محكمة استئناف حقوق اربد ومن قبلها محكمة بداية حقوق اربد بالحكم للمستأنف ضده بمكافأة نهاية خدمة عن مدة عمله بالراتب المقطوع من (١٩٩٤/٨/١ - ١٩٩٧/٦/٣٠) حيث أن ما يستحق له من مكافأة نهاية خدمة خلال تلك الفترة قد تم خصمه مقابل مساهمة المستأنفة عنه لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي سنأاً لأحكام المادتين (٧٤) و (٧٣) من قانون الضمان الاجتماعي القديم (المطبق في حينه) حيث لم يتجاوز مقدار مكافأة نهاية الخدمة عن مدة تعيينه بالراتب المقطوع مقدار المساهمة التي دفعتها عنه الجامعة لدى الضمان الاجتماعي حيث كانت المكافأة تحسب على أساس الراتب الأساسي وعليه فإنه وعلى فرض استحقاقه لمكافأة نهاية خدمة عن تلك المدة إلا أنها اقتطعت من حقوقه استناداً إلى أحكام قانون الضمان الاجتماعي الواجب التطبيق على المستأنف ضده (أنظر لطفاً تمييز حقوق رقم ٢٠٠٤/٤٤٨ فصل ٢٠٠٤/٨/١ وتميز حقوق رقم ٢٠٠٤/١٠١٣ فصل ٢٠٠٤/٨/٢٢) .

٤. أخطأت محكمة استئناف حقوق اربد ومن قبلها محكمة بداية حقوق اربد بالحكم للمستأنف ضده بمكافأة نهاية الخدمة عن مدة عمله لدى الجهة المستأنفة الواقعة في الفترة (١٩٩٧/٧/١ - ١٩٩٩/٦/٣٠) حيث أن المستأنف ضده كان يعمل بعقد ولم يـُـخص عقده

କ୍ଷେପଣ



୧୫/୦୫/୨୦୧୫ ୧୫/୦୫/୨୦୧୫ ୧୫/୦୫/୨୦୧୫ ୧୫/୦୫/୨୦୧୫ ୧୫/୦୫/୨୦୧୫

କ୍ଷେପଣ କରାଯାଇଛି ।

କ୍ଷେପଣ କରାଯାଇଛି । କ୍ଷେପଣ କରାଯାଇଛି । କ୍ଷେପଣ କରାଯାଇଛି ।

କ୍ଷେପଣ କରାଯାଇଛି ।

କ୍ଷେପଣ କରାଯାଇଛି । କ୍ଷେପଣ କରାଯାଇଛି । କ୍ଷେପଣ କରାଯାଇଛି ।